الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.380

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة ٣٨٠

الثلاثاء ٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد مابونغو . . . . . (جنوب أفريقيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

تبادل عام للآراء (*تابع*)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر الوفود بأننا سنتبع الصيغة المحددة لطول البيانات: ١٣ دقيقة للوفود التي تتكلم بالنيابة عن المجموعات وثماني دقائق للوفود التي تدلي ببيانات بصفتها الوطنية.

السيد روثلين (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سعادة السفير، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين ورؤساء الأفرقة العاملة، على تعيينكم واستعدادكم لتوجيه هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح خلال دورتها الموضوعية الأولى قبل أربع سنوات. ويمكنكم التعويل على دعمنا الكامل.

وترحب النمسا باستئناف العمل الرسمي للهيئة. لقد كال انتظار ذلك ويجب أن يكون بمثابة تذكير هام بأن عمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف أساسية للحفاظ على هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار كما نعرفه. وسنشارك بشكل بناء ونأمل أن تتمكن الهيئة من تقديم توصيات إلى الجمعية العامة، كما فعلت آخر مرة في عام ٢٠١٧.

وتؤيد النمسا تأييدا تاما البيان الذي أدلي به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/CN.10/PV.379). وأود أن أضيف بعض النقاط بصفتي الوطنية.

باد ذي بدء وفيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، إننا نعيش أوقاتا تشتد فيها التوترات وتحتدم الاتجاهات المقلقة، وكان آخرها ما يتعلق بالعدوان الروسي على أوكرانيا، حيث لم يشدد الرئيس بوتين على حالة استعداد قواته النووية فحسب، بل أصدر أيضًا تهديدات مستترة حول احتمال استخدام الأسلحة النووية، وكلاهما غير مقبول على الإطلاق. إن التهديد باستخدام الأسلحة النووية لا ينتهك مبدأ أساسيا من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تفاقم التوترات ويزيد من خطر سوء التقدير، ولهذا السبب ندين هذه الأعمال في كافة الظروف. وقد أدانت النمسا و ١٢ بلدا آخر ذلك في بيان صدر في ١ آذار/مارس.

ذلك التهديد الذي وجهه الرئيس بوتين يتناقض تماما مع التأكيد الروسي على أن الحرب النووية حربٌ لا غالب فيها ويجب ألا تخاض مطلقا، في إطار البيان الذي أصدرته الدول الخمس الدائمة في كانون الثاني/يناير من هذا العام.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وبهذه المناسبة، أود أن أكرر إدانتنا بأشد العبارات للغزو الروسي لأوكرانيا. ويجب على روسيا أن توقف فورا استخدام القوة ضد أوكرانيا، وأن تحترم احتراما كاملا سلامتها الإقليمية وسيادتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا، وأن تسحب قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا. وانزعجنا جدا من الصور التي نشرت مؤخرا للفظائع التي ارتكبت في بوتشا وغيرها من المدن الأوكرانية؛ ويلزم التحقيق في هذه الجرائم ومحاسبة المسؤولين عنها.

ولا يمكن أن تكون خلاصة تلك الحرب غير المبررة والتي لم يسبقها أي استفزاز أن الأسلحة النووية ضرورية لتحقيق الأمن؛ وسيمثل ذلك ضربة مدمرة لنظام عدم الانتشار كما نعرفه. وبالأحرى يجب أن تكون الخلاصة هي أن الأسلحة النووية تظل تهديدا غير مقبول للبشرية ويلزم التخلص منها تماما. وكما قلنا في مناسبات عديدة، تشتد الحاجة إلى التقدم والتعاون في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي حينما تتصاعد حدة التوترات. وفي هذا السياق، نأمل أن يتسنى إحراز هذا التقدم ليس هنا في هيئة نزع السلاح للأمم المتحدة فحسب، بل أيضا في مختلف المحافل الأخرى في الأشهر المقبلة.

وبينما قلبت جائحة مرض فيروس كورونا جداول اجتماعاتنا لنزع السلاح رأسا على عقب، لكنها لم تتمكن من وقف العدد المتزايد من الدول التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية وصدقت عليها. في جلستنا الموضوعية الأخيرة، في عام ٢٠١٨، كانت معاهدة حظر الأسلحة النووية قد حصلت حينها على أولى التصديقات، ولكن ما يدعو للتفاؤل أن وتيرة التوقيعات والتصديقات قد تحسنت بشكل ثابت وحافظت على وتيرتها في السنوات التي تلت ذلك، وبلغت ذروتها بدخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. حاليا، تبعث ٦٠ دولة طرفا برسالة قوية بشأن العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية والحاجة إلى القضاء عليها.

وما زلنا ندعو جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، ويشرفنا أن نعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في فيينا في حزيران/يونيه هذا العام. وندعو جميع الدول إلى حضور إلى ذلك الاجتماع، الذي سيعزز ويرسخ دعواتنا إلى نزع السلاح النووي. وكما سمعنا من وفود مختلفة خلال هذه الدورة لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال حجر الزاوية في الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وبعد عدة تأجيلات بسبب الجائحة، نأمل ألا يقف أي شيء في طريق عقد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي فات موعده، والمقرر عقده في آب/أغسطس. ونشكر الرئيس المعين على عمله حتى الآن، ونأمل ألا يقيم المؤتمر التطورات التي حدثت منذ المؤتمر الاستعراضي الأخير فحسب، بل أن يبني أيضا على الالتزامات السابقة بزيادة تعزيز دوره الأساسي في منع الانتشار النووي، وتيسير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتمهيد الطريق إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، ما زلنا ملتزمين باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وما زلنا مقتنعين بأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمر أساسي للأمن الدولي. ومع ذلك، شهدنا في السنوات الأخيرة بشكل متزايد سلوكا لا يتسق مع هذا الاستخدام السلمي. وبالتالي، تزداد أهمية الحد من التهديدات الفضائية وتحديد معايير السلوك المسؤول للدول في الفضاء الخارجي، ولهذا السبب، شاركنا في تقديم مبادرة الجمعية العامة التي تقودها المملكة المتحدة في الدورات السابقة للجنة الأولى، بما في ذلك إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية. ولذلك، نتطلع إلى بدء عمل ذلك الفريق في أوائل أيار/مايو، ونأمل أن يؤدي دورا هاما في تشكيل وتحديد معايير السلوك المسؤول للدول.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد تدابير الشفافية وبناء الثقة على الحد من سوء التقدير وسوء الفهم بشأن أنشطة الفضاء الخارجي. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى المناقشات في الفريق العامل الثاني، المقرر أن تبدأ قريبا.

ولئن كان من الصعب كسب الثقة ومن السهل تبديدها، وبالرغم من شواغلنا بشأن مضمونها، فإننا نكرر التأكيد على أن العدوان الذي

تشنه روسيا يجعل من الصعب جدا الإيمان بالصكوك الملزمة قانونا عندما تنتهك بشكل صارخ إحدى الدول الأطراف، التي ما فتئت تقترح تنفيذها، الالتزامات الملزمة قانونا في مجالات أخرى، أبرزها في أوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن دولة فلسطين.

السيدة صايج (فلسطين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن السفير رياض منصور.

”أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وجنوب أفريقيا على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة. وبينما تقودون مسار عملنا خلال هذه الأوقات الصعبة للغاية، نحن واثقون من أن خبرتكم ستؤدي إلى إجراء مداولات بناءة ومركزة تشتد الحاجة إليها. ونؤكد لكم دعم فلسطين الكامل.

”تؤيد دولة فلسطين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر، باسم مجموعة الدول العربية، وممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.377).

”تكتسي هذه الدورة لهيئة نزع السلاح أهمية خاصة، شأنها شأن التوصيات المفترضة بشأن نزع السلاح النووي والفضاء الخارجي. فهذه الدورة إنما هي خط رفيع يفصل بين تقدم آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح أو تراجعها. ويشكل التزايد المستمر للتوترات دعوة واضحة للمجتمع الدولي إلى تنشيط جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف التي يمكن الاعتماد عليها وجعلها في طليعة الأمم المتحدة. ولدينا الفرصة هذا العام للقيام بذلك في دورة هيئة نزع السلاح هذه، وخلال الاجتماع التاريخي الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، وفي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

”إننا ندعو إلى اعتماد توصيات محددة لا لبس فيها بشأن نزع السلاح النووي، بطريقة تكمل عدم الانتشار وتعزز التخلص من الأسلحة النووية بشكل كامل ونهائي، لأن الفشل في تنفيذ الأول سيظل يقوض تحقيق الثاني.

”وفي هذا الصدد، يجب التمسك بالالتزامات والقرارات القانونية ذات الصلة بدون مزيد من التأخير، بما في ذلك القرار الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها، الذي يدعو الدول إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والواقع أن إنشاء هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من مجموعة التدابير التي أدت إلى تمديد معاهدة عدم الانتشار. وسيكون إبرام معاهدة لمنطقة الشرق الأوسط بمثابة درع واق ضروري لمنطقتنا. وإبرامها مهمة مشتركة والتزام على الجميع في منطقتنا.

”ومع ذلك، تواصل إسرائيل تحدي كل من القانون الدولي والإرادة الإقليمية والدولية بأنانية، فضلا عن تقويض الأمن الإقليمي والدولي. فقد طورت أسلحة نووية بصورة غير مشروعة، ورفضت الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وتواصل بنشاط عرقلة احتمال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. بيد أن تلك المهمة تظل مفتوحة أمام الجميع، من دون استثناء. ولم يتم استبعاد أحد، لكن أحد الأطراف قرر استبعاد نفسه.

”ومن هذا المنطلق، نرحب بالنجاح في عقد الدورتين الأولى برئاسة الأردن والثانية برئاسة الكويت للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونؤيد النتائج التي تم التوصل إليها، بما في ذلك اعتماد النظام الداخلي وإنشاء لجنة عمل غير رسمية بتوافق الآراء.

”إن دولة فلسطين، إذ تهتدي بالتزامنا بالسلام في منطقتنا وفي جميع المناطق، ستواصل المشاركة البناءة لتقريبنا من هدفنا الرئيسي المتمثل في إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

”إن حماية الفضاء الخارجي، بوصفه فضاء مشتركا للبشرية، أمر ضروري لصالح الجميع – وليس لصالح القلة. ويجب أن يظل خاليا من النزاعات. وبروح الشمولية والعالمية وعدم التمييز وتوافق الآراء، يجب تناول جميع الأنشطة في الفضاء الخارجي هنا وفي هذه القاعة وفي هذا المبنى.

”وينبغي أن تستند مداولاتنا في الأيام المقبلة إلى التزامنا بمبادئ تعددية الأطراف وعدم التمييز والاحترام الكامل لسيادة القانون على الصعيد الدولي، بهدف تحقيق النزع التام والكامل للأسلحة النووية والقضاء عليها.

”وأود أن أختتم بياني بالقول إن علينا واجبا والتزاما تجاه ازدهارنا المشترك وإنسانيتنا. ولا توجد صيغة سحرية لنزع السلاح. إنها عملية وضعناها جميعا لتحديد ماهية عالمنا – ليس من خلال قدرتنا على التدمير ولكن من خلال قدرتنا على الإبداع والازدهار“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الراغبين في ممارسة حق الرد، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كوريا الجنوبية وأستراليا (انظر A/CN.10/PV.379).

أولا، ندين بشدة الخطاب المتهور والاستفزازي الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية فيما يتعلق بقيادتنا العليا. ولن نتسامح أبدا مع محاولات تشويه كرامة قيادتنا العليا وسنستخدم كل الوسائل الممكنة لإحباط هذه المحاولات. لقد سعى ممثل كوريا الجنوبية بشكل خطير إلى تحويل هيئة نزع السلاح إلى ساحة للنزاع بين الأشقاء. إنه خطاب يدفع إلى التشكيك في نزاهته ومكانته الأخلاقية. ويجب على كوريا الجنوبية أن تكون حذرة فيما تستخدمه كلمات. ويتعين على كوريا الجنوبية أن تضع في اعتبارها أن مثل هذا الخطاب المتهور سوف تترتب عليه عواقب وخيمة لا يمكن تداركها.

وفي هذا السياق، يرى وفد بلدي أنه مضطر إلى تبصير الهيئة بشأن التطورات ذات الصلة في شبه الجزيرة الكورية. ففي الآونة الأخيرة، اندفعت كوريا الجنوبية بقوة، بدعم من الولايات المتحدة، للارتقاء بقدراتها القتالية، بما في ذلك من خلال اقتناء عدد كبير من الأسلحة المتطورة من مختلف الأنواع، مثل مقاتلات الهجوم المشترك الشبح وطائرات الاستطلاع بدون طيار على ارتفاعات عالية. وكوريا الجنوبية مُصرة على زيادة نفقاتها العسكرية وفقا لما يسمى بالمبرر النزيه المتمثل في التصدي لما حددته من جانب واحد على أنه تهديدات. ولا يزال موقفها المنافق يضر بالعلاقات بين الكوريتين، ومحاولاتها الخطيرة المستمرة لتعزيز قدراتها العسكرية تمزق التوازن العسكري في منطقة شبه الجزيرة الكورية وتفاقم عدم الاستقرار والخطر العسكريين. إن جميع أنواع التدريبات العسكرية وتكديس الأسلحة، بذريعة كبح جماح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قد أصبحت أمرا جليا في كوريا الجنوبية، وكثيرا ما نسمع منها تعليقات خبيثة ونشهد سلوكيات شريرة تغيظنا.

ومن المهم أن تغير السلطات الكورية الجنوبية موقفها الصدامي وعداءها تجاه جمهوريتنا، وأن تبقي على موقف الاستقلال الوطني من خلال اتخاذ إجراءات حقيقية، وأن تنفذ بحسن نية إعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية.

وفي غضون ذلك، نود أن نسترعي انتباه الهيئة إلى الخطاب المتهور الذي أدلى به مؤخرا قائد عسكري من كوريا الجنوبية بشأن توجيه ضربة وقائية ضد قدرة جيشنا على توجيه الضربات. لقد تكلم الجيش الكوري الجنوبي، الذي وصفنا بالعدو، عن إمكانية شن ضربة وقائية، وإن كان ذلك في إطار فرضية مشروطة. مثل هذا الهراء، في حد ذاته، هو تعبير خطير للغاية وسيئ. فإن لم يستفزنا أحد، لن نقدم أبدا على شن ضربات أولا.

وعلى نحو ما أعلن بوضوح في عدة مناسبات، فإن قوة ردع الحرب لدينا تهدف إلى منع احتمال اندلاع الحرب نفسها وصون

السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة بالوفاء بمسؤوليتها ودورها في الجهود الرامية إلى صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، مثلما فعلت في الماضي.

إن وضع الميثاق الثلاثي بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة عرض أستراليا للشجب والرفض الدوليين. فمن غير المعقول تماما أن تنتقد أستراليا، غافلة عن حالتها البائسة، دولتنا وجهودها الرامية إلى زيادة قدراتها على الدفاع عن النفس، وهي ممارسة مشروعة لسيادتها. إن تدابير الدفاع عن النفس التي تتخذها دولتنا لزيادة قدراتنا الدفاعية الوطنية هي خطوات طبيعية وصحيحة تماما لحماية سيادة البلد وتنميته ولكفالة السلام والأمن الإقليميين بشكل حازم بغية التصدي للقوى المعادية في مناوراتها الشرسة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

بيد أن أستراليا تأخذ زمام المبادرة في زيادة تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية بوقوفها في طليعة تنفيذ السياسة العدائية للولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي السنوات الأخيرة وحدها، كانت أستراليا، بذريعة مراقبة تنفيذ ما يسمى بقرارات تطبيق الجزاءات، عازمة على الترويج لحملة ضغط ضد بلدي من خلال نشر طائرات دورية بحرية وسفن حربية، واحدة تلو الأخرى، في جميع أنحاء شبه الجزيرة الكورية، ومن خلال إجراء مناورة "كوب نورث (Cope North)" على نطاق واسع – وهي مناورة مشتركة لتدريب القوات الجوية، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة واليابان، في غوام وجزر ماريانا في المحيط الهادئ.

وفي الوقت نفسه، تسمح أستراليا للولايات المتحدة بنشر قاذفات استراتيجية في بلدها مقابل مساعدة الولايات المتحدة في تطوير نظام أسلحة بعيدة المدى ودقيقة التوجيه. كما كشفت على نطاق واسع عن نيتها استئجار غواصات تعمل بالطاقة النووية من الولايات المتحدة ريثما تنتهي من بناء غواصاتها الخاصة، وحتى شراء صواريخ كروز توماهوك التي تطلق من الغواصات من الولايات المتحدة. إن أستراليا بقيامها علنا بتوسيع نطاق أسلحتها، تحت حماية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إنما تقترف أفعالا بالغة الخطورة تهدد السلم والأمن الإقليميين.

على أستراليا ألا تحكم خطأ على تصميمنا وإرادتنا على بناء قوة ردعنا الحربي بأعلى مستوى بغية حماية سيادة البلد وحقه في التنمية في عالم اليوم، حيث يسود فيه نمط الوجود القائم على شريعة الغاب. وعلاوة على ذلك، ينبغي لأستراليا أن تتخلى عن أعمالها المشينة المتأصلة واتباع الولايات المتحدة بشكل أعمى في تحركاتها العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيدة نارايانان ناير (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** طلبت الكلمة لممارسة حق الهند في الرد بسبب استمرار باكستان في إساءة استخدام حرمة المنابر المتعددة الأطراف.

لقد سمعنا، مرة أخرى، ممثل ذلك البلد يبث أكاذيب محمومة لا صلة لها على الإطلاق بجدول الأعمال قيد المناقشة. ولكن هذا ليس مفاجئا ولا جديدا. فباكستان تعاني من إكراه مهووس – إساءة استخدام المنابر المتعددة الأطراف، وترويج الأكاذيب، وإعادة تدوير ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد الهند، وتفعل ذلك من دون خجل. وهذا يستحق الازدراء الجماعي.

ليس في نيتي تبجيل سلسلة الأكاذيب بالرد عليها وإضاعة الوقت الثمين لهيئة نزع السلاح. ومع ذلك، يجب وضع الأمور في نصابها الصحيح.

فيما يتعلق بالإشارة إلى مسألة إطلاق قذيفة عن طريق الخطأ، أود أن أبلغ الزملاء ببيان وزير الدفاع الهندي بشأن هذه المسألة. جاء في ذلك البيان الصادر في ٩ آذار/مارس ٢٠٢٢ أنه،

"أثناء الصيانة والتفتيش الروتينيين، تم إطلاق صاروخ عن طريق الخطأ. وتبين لاحقا أن الصاروخ سقط داخل أراضي باكستان. في حين أن هذا حادث مؤسف، إلا أننا نشعر بالارتياح لأنه لم يصب أحد بأذى بسبب الحادث. وقد أحاطت

حكومة الهند علما بالحادث، وصدر أمر بإجراء تحقيق رسمي رفيع المستوى“.

ويمضي البيان قائلا:

”في أعقاب هذا الحادث، يجري حاليا استعراض إجراءات التشغيل الموحدة للعمليات والصيانة والتفتيش. نحن نولي أولوية قصوى لسلامة وأمن أنظمة أسلحتنا ... إن إجراءات وبروتوكولات السلامة لدينا تبلغ أعلى المستويات وتتم مراجعتها من وقت لآخر.“

قدمت باكستان اليوم عددا من الادعاءات العقيمة ضد الهند، وهي ادعاءات لا أساس لها من الصحة، بما في ذلك ما يتعلق بأقاليم جامو وكشمير ولاداخ الاتحادية. وهذه المسائل لا تستحق الرد، لأنها تتعلق بمسائل داخلية في الهند. واسمحوا لي أن أكرر هنا أن إقليم جامو وكشمير بأكمله سيظل دائما جزءا ثابتا من الهند. ويشمل ذلك المناطق الواقعة تحت الاحتلال غير القانوني لباكستان. وندعو باكستان إلى العمل فورا على إخلاء جميع المناطق الواقعة تحت احتلالها غير القانوني. إن اتهامات باكستان التي لا أساس لها من الصحة كثيرة حقا، وتأتي من دولة تشجع العنف الطائفي ضد المسلمين وتقمع حقوق الأقليات.

لا نتوقع شيئا جديدا من هذا الوفد الذي يلازمه شعور عميق بانعدام الأمن والكراهية المنظمة للهند ولديمقراطيتنا التعددية والقيم التي يمثلها بلدي. ومع ذلك، على الرغم من الجهود الميؤوس منها، بوسع العالم أن يرى ذلك من خلال خداعه وتشويه الحقائق. لقد حان الوقت لمحاسبة باكستان وعدم السماح لها بإساءة استخدام منابر الأمم المتحدة لنشر المعلومات المضللة والكراهية والتحريض على العنف.

لا تقتصر الشواغل الأمنية للهند على منطقة ما. ولذلك، ما فتئ بلدي يتناول هذه المسائل دائما في سياق عالمي. ولدى هيئة نزع السلاح جدول أعمال مركز يتناول القضايا العالمية المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي. ولذلك نجتمع بعد فجوة دامت ثلاث سنوات. وهذا ليس منتدى لمعالجة القضايا الثنائية أو الإقليمية. وينبغي لهذه الهيئة ألا ترفض بالمطلق مخططات باكستان فحسب، بل ينبغي لها أن تدين باكستان بشكل جماعي لجهودها المتكررة لتسييس عملها واختطاف ولايتها.

استنادا إلى ممارستها السابقة وهوسها القهري بالهند، ربما تمارس باكستان حقها في الرد وتواصل دعايتها الكاذبة الخبيثة ضد بلدي. ولكنني سأمتنع عن الرد عليه احتراما لعمل الهيئة تحت قيادة الرئيس القديرة وتوجيهاته.

السيدة شيستوبالوفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): أود أن أمارس حقي في الرد لكي أرد على الاتهامات التي وجهتها بعض الوفود ومفادها أن روسيا قد انتهكت مذكرة بودابست المزعومة. إن أي اتهام بأن روسيا قد انتهكت التزاماتها بموجب مذكرة بودابست، فيما يتعلق بالضمانات الأمنية المتصلة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشوه مضمون الوثيقة وفحواها، ولا يعدو كونه عناصر للدعاية المعادية لروسيا.

إن فقدان أوكرانيا لسلامتها الإقليمية كان نتيجة لعمليات الجذب المركزي الداخلية التي أثارها النفوذ الخارجي للغرب المزعزع للاستقرار. لا علاقة لروسيا والتزاماتها بموجب مذكرة بودابست بذلك. ولا تغطي أحكام المذكرة الظروف التي نشأت من أفعال سياسية داخلية أو عوامل اجتماعية واقتصادية. ولم تتعهد روسيا في بودابست في عام ١٩٩٤ ولا بعد ذلك بالالتزام بالاعتراف بالانقلابات وقبولها وإجبار أجزاء من أوكرانيا على البقاء كجزء من الدولة، ضد إرادة الشعب نفسه.

بموجب تلك المذكرة، وفيما يتعلق بأوكرانيا، أكدت روسيا، في جملة أمور، التزامنا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مع مراعاة التحفظات التقنية المعيارية المعتادة في هذه الحالة. وقد تم التقيد بهذا الالتزام بدقة، ولا يزال يحترم احتراما كاملا.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نلاحظ أن ممثلي عدد من الوفود أدلوا ببيانات استفزازية بشأن الاستخدام المحتمل المزعوم للأسلحة النووية من جانب روسيا، في سياق العملية العسكرية الخاصة في

أوكرانيا. إن هذه الأكاذيب ليس لها أسس منطقية، بل تهدف إلى تصعيد الهستيريا المعادية لروسيا، وتفترض أن الجمهور لن يكون على دراية بأساسيات السياسة الروسية التي نتبعها في مجال الأمن والدفاع. إن سياستنا دفاعية تماما وحصرية في طبيعتها.

تماشيا مع العقيدة العسكرية لبلدي، لا يمكن أن يحدث استخدام الأسلحة النووية إلا كرد فعل على استخدام الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل ضده و/أو ضد حلفائه، أو في حالة العدوان على بلدي باستخدام الأسلحة التقليدية وعندما يتعرض للخطر وجود الدولة ذاته. ولا يمكن استخدام هذه المعايير بأي حال من الأحوال في السيناريو الذي نراه يتكشف الآن في أوكرانيا.

وسأقول الآن بضع كلمات عن الاتهامات التي كالها عددٌ من الوفود الغربية فيما يتعلق بالعملية العسكرية في أوكرانيا. والأسباب التي دفعتنا إلى بدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا معروفة جيدا. منذ عام ٢٠١٤، ما برح نظام كييف يشن عدوانا واسع النطاق ضد المواطنين المسالمين في دونباس، الذين رفضوا قبول الانقلاب في البلد والاعتراف به. وتجاهلت الدول الغربية باستمرار نداءاتنا المتكررة بإيلاء الاهتمام للوجود الساحق للنازيين في حكومة أوكرانيا والحصار الاجتماعي والاقتصادي وقتل المواطنين المسالمين في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد.

وعلى العكس من ذلك، بدلا من إجبار كييف على وقف حربها ضد الشعب في الجزء الجنوبي الشرقي، واصلت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى طوال كل هذه السنوات تزويد أوكرانيا بالأسلحة والذخيرة، وأجرت تدريبات عسكرية مشتركة واسعة النطاق، ودربت باستمرار الجيش الأوكراني في مناطق الانتشار العسكري. ومن عام ٢٠١٤ حتى نهاية عام ٢٠٢١، قدمت الولايات المتحدة وحدها مساعدات عسكرية لأوكرانيا بقيمة ٢,٧ بليون دولار. وقدم الأسلحة الفردية والثقيلة أيضا كل من المملكة المتحدة وكندا وبولندا وتركيا ولاتفيا وليتوانيا وإستونيا ودول أخرى أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وعلاوة على ذلك، قرر الاتحاد الأوروبي في ٢٧ شباط/فبراير البدء في تزويد أوكرانيا بالأسلحة الفتاكة. ولذلك أظهرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حقا ما تقوم عليه سيادة القانون في أوروبا بتجاهلها جميع المعايير الثمانية للموقف الموحد لمجلس الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٨ الذي يحدد القواعد المشتركة التي تنظم مراقبة صادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية. وتحظر تلك الوثيقة على الاتحاد الأوروبي الإمداد بالأسلحة والمعدات العسكرية في عدد من الحالات.

واسمحوا لي أن أورد بعض تلك الحالات: عدم الامتثال لحقوق الإنسان، بما في ذلك خطر استخدام الأسلحة المقدمة لأنشطة القمع الداخلي – كما نعلم، فإن ما كانت تفعله كييف في دونباس كان إبادة جماعية؛ والنزاع المسلح في بلد المقصد وخطر التصعيد نتيجة لإمدادات الأسلحة؛ والتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك احتمال نشوب نزاع مسلح مع بلد ثالث. ومن الواضح أن تلك المعايير، التي تحظر توفير إمدادات الأسلحة، تغطي الحالة الراهنة تغطية كاملة.

ومنذ بداية عام ٢٠٢٢، نشهد تصعيدا خطيرا للحالة على طول خط التماس بأكمله في دونباس. وتلقينا أدلة دامغة على أن أوكرانيا كانت تعد لغزو واسع النطاق لجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين بغية القضاء عليهما. وتعترف روسيا بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين بوصفهما دولتين تتمتعان بالسيادة والاستقلال.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، وبناء على طلب رئيسي جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، وتماشيا مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام المعاهدات التي ذكرتها للتو، اتخذ رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير ف. بوتين، قرارا بإجراء عملية عسكرية خاصة. وفي الوقت نفسه، يواصل نظام كييف، من جانبه، إظهار اللامبالاة بحياة مواطنيه، بينما يواصل عمدا قصف المدن المسالمة والهياكل الأساسية المدنية.

وفي ١٤ آذار/مارس، ضربت القوات المسلحة الأوكرانية وسط دونيتسك بالذخائر العنقودية، مستخدمة صاروخ (Tochka-U). وأسفر ذلك عن سقوط عشرات الضحايا.

ومن أجل زيادة عدد ضحايا ذلك الهجوم، نشر الأوكرانيون في اليوم السابق معلومات مضللة، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي التابعة لهم من أجل تجميع أمهات أفراد جيش دونيتسك في المكان الذي كان من المقرر أن تحدث فيه الضربة. وينشر القوميون الأوكرانيون المسلحون أسلحة ثقيلة في المناطق السكنية ويستخدمون المدنيين كدروع بشرية.

وفي ظل هذه الظروف، تستخدم كييف المدنيين كرهائن، وتحتجز الناس في مناطق سكنية مغلقة. وتفتح روسيا ممرات إنسانية لهم يوميا، في حين يمنع القوميون الأوكرانيون الناس من التحرك باتجاه روسيا تحت التهديد بإعدامهم. إنهم يطالبون بالإخلاء نحو الغرب فقط.

وحتى الآن، تلقينا ٣ ملايين طلب مساعدة من الأوكرانيين للإخلاء. وإجمالا، وحتى ٢٠ آذار/مارس، ومنذ بداية العملية، تم إجلاء ما يقرب من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص إلى بلدنا من أوكرانيا وجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين.

وفي الوقت الحاضر، تتواصل العملية وفقا للخطة. ولا تزال الأهداف دون تغيير. وتشمل تلك الأهداف تجريد أوكرانيا من السلاح واجتثاث النازية منها، وحماية الشعب المسالم في دونباس من الإبادة الجماعية والقضاء على التهديد الذي يتعرض له أمن روسيا انطلاقا من الأراضي الأوكرانية. وسيتم تحقيق كل تلك الأهداف.

السيد العتيق (المملكة العربية السعودية): شكرا السيد الرئيس لإعطائي الكلمة. ونحن نمارس حق الرد على ما ورد في كلمة إيران. تحدثنا صباح اليوم في بياننا الوطني عن موقفنا تجاه عدد من قضايا نزع السلاح، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ومنها ملف إيران النووي وبرنامج إيران للصواريخ الباليستية (انظر A/CN.10/PV.379)؛ إلا أن ممثلة إيران في مداخلتها اعتبرت أن ما عبرنا عنه ادعاءات واتهامات باطلة.

نود الإيضاح بأن إيران مستمرة بدعم مليشيات الحوثي الإرهابية في اليمن التي استهدفت المنشآت الحيوية والنفطية في المملكة العربية السعودية بأكثر من ٣٠٠ صاروخ باليستي وأكثر من ٤٠٠ طائرة بدون طيار. وكان آخرها الاعتداء الإرهابي على المنشآت النفطية في مدينتي جدة وجازان في ٢٥ آذار/مارس الماضي. ويُعتبر ذلك الهجوم اعتداء على إمدادات الطاقة العالمية وانتهاكا صارخا من قبل إيران للقوانين الدولية واعتداء على السلم والأمن الدوليين، وتحديا واضحا لقرارات مجلس الأمن ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٦٢٤ (٢٠٢٢).

ونؤكد على دعوة إيران إلى التصرف كدولة مسؤولة والتوقف عن تدخلاتها في شؤون المنطقة، والكف عن دعم الإرهاب. كما نؤكد على أهمية أن يتعامل المجتمع الدولي بجدية مع برنامج إيران النووي وبرنامجها للصواريخ الباليستية.

السيدة ألدريدج (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت الكلمة للرد على بيان ممثل أوكرانيا الذي علق فيه على قرار المملكة المتحدة زيادة الحد الأقصى لمخزوناتها من الأسلحة النووية في الاستعراض المتكامل الذي أجرته المملكة المتحدة مؤخراً للسياسة الخارجية والأمنية والدفاعية والإنمائية.

وقد ذكرنا باستمرار أننا سنبقي وضعنا النووي قيد الاستعراض المستمر، في ضوء البيئة الأمنية الدولية، وأننا سنحافظ على الحد الأدنى من القوة التدميرية اللازمة لكفالة أن يظل الردع النووي للمملكة المتحدة ذا مصداقية ضد كامل نطاق التهديدات النووية. وتأسف المملكة المتحدة لأن البيئة الأمنية البالغة التدهور قد اقتضت ذلك التغيير. لقد كنا واضحين في أن هذا هو الحد الأقصى، وليس هدفا، كما أنه ليس عدد المخزون الحالي لدينا. وسيبقى ذلك قيد الاستعراض.

وأود أن أضيف أن المملكة المتحدة تمتلك أصغر مخزون من بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي الوحيدة التي تدير منظومة إيصال أحادي.

وتظل المملكة المتحدة أيضا نصيرا قويا لأهمية الشفافية وهي تبذل بانتظام جهودا متضافرة لزيادة شفافيتها من خلال البيانات العامة، مثل الاستعراض المتكامل، ومن خلال عملنا في إطار عملية الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ونظل ملتزمين التزاما راسخا بالهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وآمل

أن تنضم إلينا جميع الدول في تهيئة البيئة التي تجعل من الممكن إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي.

السيدة فيشر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤسفني أن آخذ الكلمة لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثلا، إيران أولا (انظر A/CN.10/PV.379)، ثم ممثل الاتحاد الروسي (انظر A/CN.10/PV.378).

ردا على مزاعم إيران بأن الولايات المتحدة تواصل تمويل جميع الأسلحة النووية التي كانت إدارة ترامب تمولها، هذا غير صحيح. لقد ألغت الولايات المتحدة بالفعل برنامج صواريخ كروز التي تُطلق من البحر، وقد أعلنا بالفعل أننا سننهي تشغيل القنبلة النووية B83-1.

وفيما يتعلق باتهامات الاتحاد الروسي للولايات المتحدة، فقد قدمت بالأمس ردا أكثر تفصيلا (انظر A/CN.10/PV.378). واليوم سأترك الممثلين هنا يحكمون بأنفسهم على ماهية تلك الاتهامات بالإضافة إلى كونها محاولة لصرف الانتباه عن الفظائع التي ترتكبها روسيا في أوكرانيا.

واسمحوا لي بدلا من ذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشير مرة أخرى إلى أن الرئيس بوتين يقف على الجانب الخطأ من التاريخ بحرب روسيا العدوانية غير المبررة على أوكرانيا. وكما أشار الوزير بلينكن، فإن الهجمات الروسية تضرب المدارس والمستشفيات والمساكن. إنهم يدمرون البنية التحتية الحيوية، التي توفر مياه الشرب والكهرباء والغاز لمنع الأبرياء من التجمد حتى الموت. لقد أصيبت سيارات وحافلات وسيارات إسعاف وحتى جزء من متحف محرقة اليهود. إن التكاليف البشرية المترتبة على حرب الكرملين غير المبررة على أوكرانيا باهظة بالفعل. فلقد أكدت الأمم المتحدة مقتل أكثر من ١ ٠٠٠ مدني وجرح كثيرين آخرين. ومرة أخرى، من المرجح أن تكون هذه الأرقام أعلى من ذلك بكثير.

واستنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا، تقييمنا هو أن أفرادا من القوات الروسية قد ارتكبوا جرائم حرب في أوكرانيا. وبالنسبة للشعب الأوكراني، هناك أمران واضحان بشكل متزايد، وهما أن الشعب الأوكراني لن يستسلم، وثانيا أن هذه هي حرب بوتين وأن العديد من الروس أنفسهم، بمن فيهم جنود روس، لا يدعمونها بالكامل. وفي النهاية ستكون روسيا أضعف، وليست أقوى، بسبب شنها لهذه الحرب.

تدعو الولايات المتحدة روسيا مرة أخرى إلى التوقف عن نشر المعلومات المضللة في محاولة لتحويل رعبنا الجماعي إزاء ما تفعله بشعب أوكرانيا. كما تدعو الولايات المتحدة روسيا مرة أخرى إلى الوقف الفوري لهجماتها العسكرية على أوكرانيا، وإعادة قواتها ومعداتها إلى روسيا، ووقف أي عدوان آخر على أوكرانيا.

السيد كيم سونغهون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): من المؤسف أنه يتعين على وفد بلدي أن يمارس حق الرد لكي يرد على البيان الذي أدلت به كوريا الشمالية (انظر A/CN.10/PV.378). وسأتكلم بإيجاز.

لا أحد لديه أي سياسة معادية لبيونغ يانغ، ولا يوجد أي سبب لذلك. لماذا؟ بالنسبة للمعدات العسكرية والتدريبات العسكرية المشتركة، فإنه يتم إجراؤها منذ عدة عقود وفقط للتصدي للتهديد العسكري من كوريا الشمالية، وهي دفاعية بطبيعتها. نحن نرى أن المناورات الدفاعية للتحالف المشترك بين الولايات المتحدة وكوريا هي رد منطقي من حكومة مسؤولة.

وخلال السنوات القليلة الماضية لم تدخر حكومة جمهورية كوريا جهدا لاستئناف الحوار مع كوريا الشمالية سعيا إلى إحراز تقدم نحو النزع الكامل للسلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وتحقيق سلام دائم فيها. إننا نعرض إجراء حوار في الزمان والمكان وبالصيغة التي تفضلها كوريا الشمالية.

ومما يؤسف له أن كل تلك الجهود المخلصة لم تُقابل بصمت بارد فحسب بل أيضا باستفزازات مستمرة، وهذا انتهاك واضح وصارخ للقرارات الشرعية لمجلس الأمن.

السيد سارواني (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): ردا على بيان الوفد الهندي، اسمحوا لي في البداية أن أوضح أن جامو وكشمير ليست

جزءا من الهند. وتعرفها الأمم المتحدة على أنها إقليم متنازع عليه. وهذا مطبوع في جميع الخرائط الرسمية للأمم المتحدة. القرار النهائي لولاية جامو وكشمير سيتخذه الشعب الكشميري من خلال استفتاء عادل ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في مختلف قرارات مجلس الأمن. وقد قبلت الهند قرارات مجلس الأمن. فيجب أن تنفذها. ويشكل رفضها القيام بذلك لسبعة عقود انتهاكا صارخا ومستمرا لقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، وبهذا السجل المشين من تحدي الشرعية الدولية، تطمح الهند إلى أن تصبح عضوا دائما في مجلس الأمن. لا يمكن أن يكون هناك مكان في النظام الدولي القائم على القواعد لمثل هذا المنتهك المشين حتى ينضم إلى هذا الجهاز كعضو دائم.

وخلافا للتأكيد المطروح، فإن المسائل التي نوجزها اليوم في بياننا هي وثيقة الصلة تماما بعمل هيئة نزع السلاح، وذلك لأنها تنطوي على عواقب وخيمة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وعلى غرار حادث الصاروخ، حتى لو كان إطلاق الصاروخ الهندي عرضيا فإنه يكشف عن ثغرات خطيرة في قدرة الهند على إدارة أصولها الاستراتيجية. لقد اقترحنا إجراء تحقيق مشترك لإثبات وقائع ذلك الحادث المقلق. وأرسلنا مجموعة من الأسئلة إلى الهند عبر مجلس الأمن والأمين العام. وبدلا من القول إنه ليس محفلا ذا صلة بالموضوع لإثارة هذه المسألة، فإننا نطلب من الوفد الهندي أن يجيب على الأسئلة التي طرحناها. إن المناقشة في هيئة نزع السلاح تتيح فرصة لتقديم إجابات على تلك الأسئلة. وهذا أمر وثيق الصلة بهذه الهيئة.

أما بالنسبة لاستخدام الهند لأكذوبة الإرهاب والطائفية، وتكرار الحجج البالية والمعتادة من جميع المحتلين، فإن حكم الهند الإرهابي ضد أقلياتها مستمر بلا هوادة. إن ممارس أيديولوجية "هندوتفا" الذي يحكم الهند اليوم قد أزال قناع العلمانية للكشف عن الوجه الحقيقي للزيف الهندي. لقد تحولت ما تُسمى بأكبر ديمقراطية إلى كراهية وعنف وإرهاب وكراهية الإسلام. لا يمكن للمرء أن يتوقع أي شيء جديد من مروج الهندوتفا. ومن الأفضل للوفد الهندي أن يفكر في المسار المقلق للغاية الذي سلكته الهند بدلا من الانغماس في أكاذيب مكشوفة عن باكستان.

السيد ليشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به زميلي الروسي من موسكو.

أولا، فيما يتعلق بمذكرة بودابست، لم نسمع شيئا جديدا في موقف الاتحاد الروسي فيما يتعلق بتلك المذكرة. لقد ظهر ذلك التفسير المعقد بعد عام ٢٠١٤، حين احتلت روسيا الأراضي الأوكرانية، أي شبه جزيرة القرم ومناطق معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وقبل ذلك، لم تكن تلك الرواية موجودة أصلا.

وأود أن أوجه انتباه اللجنة إلى بعض أحكام مذكرة بودابست، التي سأتلوها.

"يعيد الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية تأكيد التزامهم تجاه أوكرانيا، وفقا لمبادئ الوثيقة الختامية [لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا]، باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة؛

"ويعيد الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية تأكيد التزامهم بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها السياسي، وبأنه لن يجري مطلقا استخدام أي من أسلحتهم ضد أوكرانيا إلا في حالة الدفاع عن النفس أو وفقا لميثاق الأمم المتحدة".

وليس لدي أي تعليقات أخرى بشأن تلك المسألة.

فيما يتعلق بالعملية العسكرية في أوكرانيا، اعترف الممثل الدائم للاتحاد الروسي، السيد نيبنزيا، أمس في مؤتمره الصحفي بأنها ليست عملية عسكرية، بل إنها حرب على الأراضي الأوكرانية. وأود أن أقول إن التعليق الذي أدلى به زميلي الروسي يؤكد مرة أخرى قصورا في إدراك الواقع الراهن. فسلوك القوات العسكرية الروسية على أراضي أوكرانيا والفظائع الجماعية التي يرتكبها الروس على أراضينا، وخاصة

تلك التي تم الكشف عنها في منطقة كييف وبوتشا وإيربين وهوستوميل والتي سيتم الكشف عنها في مناطق أخرى من أوكرانيا، قد تجاوزت منذ فترة طويلة وحشية النازيين في أربعينيات القرن الماضي. وأصبحوا منذ فترة طويلة نازيين وفاشيين بطابعهم.

وفي الأربعينيات من القرن الماضي، شن هتلر كذلك حربا على أوروبا، كما فعل الاتحاد السوفياتي السابق تحت ذريعة التحرير، لكننا جميعا نعرف جيدا النتيجة النهائية ولذلك. ويبدو أن روسيا تسير الآن على نفس الدرب المثبت، وتقود نفسها شيئا فشيئا إلى طريق مسدود لا يؤدي إلا إلى ما كان يُنظر إليه ذات يوم على أنه فاشية ونازية. وإذا أرادت روسيا القضاء على النازية، فعليها أن تبدأ بنفسها وتقضي على النازية والفاشية في أذهان قيادتها وأبناء شعبها، الذين تعرضوا لسنوات من القصف بالخطاب العدواني على شاشات التلفزيون. ويبدو أن زملاءنا أيضا ضحايا لذلك القصف.

وأود أن أقول مرة أخرى إنه لم يقم أحد في أوكرانيا بدعوة القوات الروسية إلى أراضينا، وأن الشعب الأوكراني ينظر إليهم على أنهم معتدون ولصوص ومجرمون. وعلاوة على ذلك، انتفض الشعب الأوكراني بأسره للقتال ضد هذا العدوان والحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيدة شيستوبالوفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): أطلب مساعدتكم، السيد الرئيس، في الالتزام بطريقة دبلوماسية قائمة على الاحترام المتبادل للتفاعل بين الوفود. فما سمعناه للتو من ممثل أوكرانيا يبين لنا بوضوح شديد أنه لم تتبق لديه حجج سوى استخدام التخمينات الشخصية. وأطلب مساعدتكم، سيدي، في كفالة عدم حدوث مثل هذه الأمور بعد الآن.

وعلى سبيل حق الرد

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): الاتحاد الروسي مدرج في قائمة حقوق الرد. ويمكن لممثلته التعليق الآن على الجوانب الإجرائية فحسب. وستأخذ الكلمة خلال بضع دقائق.

السيد بلوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة للرد على البيانات غير المقبولة التي أدلت بها وفود المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

أولا، فيما يتعلق بادعاءات المملكة العربية السعودية غير المبررة. وكما ذكرنا على وجه التحديد في بياننا صباح اليوم (انظر A/CN.10/PV.379)، فإن تلك ادعاءات لا أساس لها من الصحة، وفي الواقع، برنامجنا للقذائف دفاعي ومتسق تماما مع التزاماتنا الدولية. وبدلا من ذلك، ينبغي حث المملكة العربية السعودية على الوفاء بالتزاماتها والموافقة على الطلبات المتكررة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمملكة العربية السعودية للتوقيع على اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة. إننا نعلم يقينا أن إيران في طليعة مكافحة الإرهاب في منطقتنا. ونعلم كذلك أن المملكة العربية السعودية اعتادت تصدير الإرهابيين.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة، أود أن أشدد على حقيقة أنه لم تكن إيران وحدها التي صنفت مبادرة المملكة المتحدة باعتبارها مخالفة لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل إن العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في العالم، بما في ذلك الدول الـ ١٢٠ الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، فعلت ذلك.

وقد أصدرنا بيانا مشتركا لرفض ذلك النشاط الذي قامت به المملكة المتحدة. وأشير إلى الفقرة الثانية من البيان التي تنص على ما يلي:

”تتعارض هذه السياسة مع روح معاهدة عدم الانتشار وأهدافها وتدل على حالة واضحة من عدم الامتثال للالتزامات القانونية المنصوص عليها في المادة السادسة منها. وعلاوة على ذلك، فإنها تنتهك الالتزامات المتفق عليها التي اعتمدت بتوافق الآراء في دورات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ولا سيما الالتزامات المتعهد فيها ’ببذل المزيد من الجهود لخفض جميع أنواع

الأسلحة النووية، المنشورة وغير المنشورة، والقضاء عليها في نهاية المطاف‘؛ و ’بمواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع السياسات والمذاهب العسكرية والأمنية‘؛ وزيادة الشفافية فيما يتعلق بقدرات الأسلحة النووية“.

ومن الواضح أن أنشطة المملكة المتحدة في إطار استعراضها المتكامل لعام ٢٠٢١ تتعارض مع التزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار.

في مقابل البيان غير المقبول الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، أود أن أشدد على أننا نعلم أن حكومة الولايات المتحدة ما برحت تنشر الأسلحة النووية باستمرار كما ونوعا. إن ما تفعله حكومة الولايات المتحدة يتعارض تماما مع التزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار.

لذلك نحث المملكة المتحدة والولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتهما القانونية والأخلاقية والمعنوية بموجب معاهدة عدم الانتشار.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية)**:** طلبتُ حق الرد على ما جاء في بيان ممثل الكيان الإسرائيلي.

لقد حاول ممثل الكيان الإسرائيلي أن يصرف الانتباه عن حقيقة واضحة وهي أن الخطر الحقيقي في منطقتنا، منطقة الشرق الأوسط، هو السلاح النووي الإسرائيلي وما يمتلكه من أسلحة الدمار الشامل. إن الكيان الإسرائيلي هو آخِر من يحق له الحديث في مواضيع نزع السلاح، فهو من أدخل الإرهاب إلى منطقة الشرق الأوسط. إن الكيان الإسرائيلي ليس طرفا في أي من الاتفاقيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل النووية أو البيولوجية أو الكيميائية. وهو الذي يقوم بتطوير وتحديث الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وتحديث وسائل إيصالها.

زود الكيان الإسرائيلي الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة والجماعات الإرهابية الأخرى بالسلاح والعتاد والذخائر، بما في ذلك المواد الكيميائية السامة. كما قام خبراء هذا الكيان في مجال الأسلحة الكيميائية بتدريب الإرهابيين على استخدام وخلط المواد الكيميائية لاستخدامها ضد المدنيين والعسكريين في سوريا. ولقد نقلنا هذه المعلومات إلى كل من مجلس الأمن واللجان المعنية بمكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

يبقى الشرق الأوسط أحد أبرز الأمثلة على التحديات التي يواجهها نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بسبب عدم تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وإصرار إسرائيل تصر على تحدي إرادة المجتمع الدولي والاستمرار في الخرق الممنهج للقرارات الدولية ذات الصلة وللأعراف والقواعد التي ترسيها معاهدة عدم الانتشار.

السيدة شيستوبالوفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*)**:** أجد نفسي مضطرة للرد على البيانات السابقة التي أدلى بها المتكلمون الذين شوهوا سمعة الجيش الروسي والعملية العسكرية الخاصة الجارية في أوكرانيا. وأود أن أشدد على أن لدينا المئات إن لم يكن الآلاف من الشهادات المسجلة بالفيديو لأشخاص على استعداد للإدلاء بشهادتهم على وحشية القوميين الأوكرانيين. وبالفعل، فإن كل ما ذكره زميلي الأوكراني يصدق عليهم تماما.

سأذكر بعض تلك الشهادات المباشرة، وأحذر الهيئة من محتواها الوحشي. وتبلغنا ناتاليا كودينوفا أن العمدة كان من أوائل الأشخاص الذين فروا من المدينة. بيد أن السلطات الأوكرانية كذبت لاحقا عندما ادعت بأن روسيا لا تسمح للأشخاص بالوصول إلى الممرات الإنسانية. كما احتجزت النساء مع أطفالهن في أقبية تحت تهديد القتل على أيدي كتيبة آزوف، التي نهب أفرادها ما بحوزة المدنيين المسالمين في نقاط التفتيش. وذكرت جدة كانت برفقة أحفادها أن كتيبة آزوف منعت الناس من مغادرة مخبأهم في الطابق السفلي وأنها كانت تطلق النار لقتل كل من يحاول المغادرة.

وروت ماريا فاسيليفا كيف تعرضت للتعذيب على أيدي قوات الأمن الأوكرانية في كراماتورسك، حيث تم ربطها بأنبوب صرف صحي

عندما علموا أنها روسية، وقد ضربها أفراد تلك القوات وعذبوها بالصدمات الكهربائية واغتصبوها وهددوا باغتصاب ابنتها القاصر أيضا.

وهناك كم هائل من هذه الشهادات الموثقة. وإنني على يقين بأن الوقت سيبين من الذي كان يقول الحقيقة.

السيد شاروني (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني أن أضطر إلى أخذ الكلمة مرة أخرى لكي أعرب عن حق إسرائيل في الرد على بعض الادعاءات التي تفوه بها الممثل السوري هنا.

في نيسان/أبريل ٢٠٢١ نُشر التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/1943/2021) عن استخدام سوريا للأسلحة الكيميائية. وإلى جانب تقريره الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ (S/1867/2020) يعزو كلا التقريرين المسؤولية عن أربع هجمات كيميائية مختلفة على المدنيين في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ إلى الحكومة السورية التي انضمت إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعهدت بالتخلي عن كامل برنامجها للأسلحة الكيميائية.

لقد صدر تقريرا الفريق بعد عدة تقارير ونتائج من قبل فريق تقييم الإعلانات التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة التي أنشئت بسبب مخاوف المجتمع الدولي من استخدام سوريا للأسلحة الكيميائية ضد مواطنيها للمرة الأولى في عام ٢٠١٢. وتؤكد التقارير الأخيرة الصادرة عن بعثة تقصي الحقائق العديد من الحالات الأخرى لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وتدعو تقارير الفريق بوضوح الحكومة السورية إلى التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي في تحديد الثغرات والتناقضات في إعلانها بشأن الأسلحة الكيميائية وتتحمل المسؤولية الكاملة عن إجراءاتها التي تنتهك التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفيما يتعلق بتدمير ترسانتها من الأسلحة الكيميائية. وبعد أن فشلت سوريا في الوفاء بالتزاماتها ضمن الإطار الزمني المحدد، علّق مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في دورته الخامسة والعشرين المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٢١ بعض حقوق سوريا وامتيازاتها بموجب الاتفاقية. ومن الضروري أن يظل المجتمع الدولي متيقظا في التصدي لتحديات عدم الامتثال الخطير لمنع المزيد من تآكل القاعدة المطلقة التي تحرّم استخدام الأسلحة الكيميائية وإعادة تأكيدها. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يواصل التحقيق في القدرات والأنشطة الحالية الخطيرة فيما يتعلق ببرنامجها للأسلحة الكيميائية.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): أجد نفسي مضطرا لأخذ الكلمة مرة أخرى لممارسة حقي الثاني في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية. ذكر ممثل كوريا الجنوبية للتو أن سياسات بلده ليست معادية لبيونغ يانغ وأنه يواصل الحوار وأن مناوراته العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة ذات طابع دفاعي. وأود أن أعلق بإيجاز على تلك النقاط واحدة تلو الأخرى.

أولا، لقد ذكرتُ للتو الملاحظة المتهورة التي أدلى بها وزير الدفاع الكوري الجنوبي مؤخرا فيما يتعلق بشن هجوم وقائي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإذا كانت كوريا الجنوبية لا تنتهج سياسة عدائية تجاه بيونغ يانغ، فكيف لنا أن نفهم ملاحظة وزير الدفاع الكوري الجنوبي المتعلقة بهذا الهجوم الوقائي ضد بلدي؟ هل هذا إجراء عدائي أم ودي؟ ليس صعبا أن نحكم على ذلك.

ثانيا، فيما يتعلق بالحوار، كثيرا ما تثير كوريا الجنوبية ضجيجا بشأن الحوار بدعم من قوة ضاربة. ويمكننا أن نرى من خلال ملاحظاتهم نوايا كوريا الجنوبية لحقيقية عندما يتحدث ممثلوها عن أي حوار محتمل. وفي الواقع ليس لدينا مصلحة في حوار يسعى إلى نزع سلاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جانب واحد.

أما فيما يتعلق بالمناورات العسكرية فتدعي كوريا الجنوبية أن المناورات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة ذات طابع دفاعي. فإذا كانت تلك المناورات ذات طابع دفاعي، لماذا لا تجري الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مناورات عسكرية مشتركة بعيدا عن شبه الجزيرة الكورية عوضا عن إجرائها بالقرب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى مرأى من الجميع؟

لماذا تنشر الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أصولا نووية ومنظومات أسلحة متطورة كلما أجريتا تدريبات عسكرية مشتركة؟ وتحتجان بأن هذه التدريبات دفاعية بطبيعتها، ولكن إذا ألقى أي شخص نظرة فاحصة على الخطط الحربية للتدريبات العسكرية المشتركة، سيحصل على فهم واضح لطبيعتها الحقيقية.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليحث كوريا الجنوبية على التوقف فورا عن الانضمام إلى التدريبات العسكرية وتكديس الأسلحة، وهو ما سيخل بالسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وأود أن أذكر بأن شبه الجزيرة الكورية لا تزال من الناحية الفنية في حالة حرب، وبالتالي فإن أي سوء تقدير طفيف أو بيان خاطئ يهز الطرف الآخر والحالة الراهنة يمكن أن يصبح شرارة تشعل نزاعا خطيرا وحربا شاملة. وهذه حقيقة يعرفها الجميع.

السيد ليشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن يجب أن أرد على الملاحظات التي أدلت بها زميلتي الروسية.

لقد أصبحت المعلومات المضللة تقليدا للوفد الروسي هنا في نيويورك، كما قيل في وقت سابق اليوم في جلسة مجلس الأمن المكرسة للحالة الإنسانية في أوكرانيا (انظر S/PV.9011). فقد أدلى رئيس أوكرانيا والممثل الدائم لأوكرانيا ببيانين وعلقا على بعض اللقطات التي تم توجيه انتباهنا إليها. إن المعلومات المضللة التي قُدمت في جلسة مجلس الأمن تلك قد تكررت ببساطة هنا. وتسجيل تلك الجلسة متاح أيضا على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): أجد نفسي مضطرا لأخذ الكلمة مرة ثانية للرد على الاتهامات التي أطلقها ممثل الكيان الإسرائيلي.

تؤكد الجمهورية العربية السورية مرة أخرى على أن استخدام الأسلحة الكيميائية، تحت أي ظروف ومن قبل أي كان وفي أي مكان وأي زمان، هو أمر مُدان ومرفوض كليا. ولذلك انضمت بلدي طوعا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في العام ٢٠١٣.

أود أن أذكر ممثل الكيان الإسرائيلي بتاريخ بلاده الدموي، ويبدو أنه لا يعرف هذا التاريخ الدموي الذي يمثله. إن الكيان الإسرائيلي هو الوحيد، والوحيد فقط، الحائز على أسلحة الدمار الشامل في منطقتنا بالإضافة إلى الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن كيانه هو أول من استخدم الأسلحة البيولوجية والكيميائية في الشرق الأوسط. وإن كان يرغب، أستطيع أن أعطيه موجزا عما فعله منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن. شكرا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل بشأن نقطة نظام.

السيد شاروني (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدي نقطة نظام أطلب فيها إلى الرئيس أن يذكر ممثل سورية باستخدام الاسم الرسمي لبلدي: دولة إسرائيل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الآن قائمة المتكلمين في التبادل العام للآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.